الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/10232
24 September 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

الدورة الاستثنائية السابعة
البند ٧ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير اللجنة الخاصة للدورة الاستثنائية السابعة

المقرر: السيد خوسيه انطونيو غارسيا ـ بيلاوندي (بيرو)

١ ـ قررت الجمعية العامة ، في الجلسة العامة ٢٣٢٦ المعقودة في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، عملا بتوصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واردة في قراره ١٩٨٠ (د ـ ٥٩) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، أن تنشئ لجنة خاصة للدورة الاستثنائية السابعة وأن تحيل اليها البند ٧ من جدول الأعمال المعنون : " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي " .

٢ ـ وعقدت اللجنة الخاصة ثلاث جلسات في الفترة الممتدة من ٢ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، ويرد وصف لمباحثات اللجنة الخاصة في المحاضر الموجزة لهذه الجلسات (A/AC.176/SR.1-3 و SR.3/Add.1) .

٣ ـ وانتخبت اللجنة الخاصة ، في جلستها الأولى السيد جان برونك (هولندا) رئيسا لها ، وفي جلستها الثانية انتخبت السيدة ناند بانيارا شون (تايلند) والسيد لاديسلاف سميد (تشيكوسلوفاكيا) والسيد جمعه اوريس عبد الله (اوغندا) نوابا للرئيس . وانتخبت في نفس الجلسة السيد خوسيه انطونيو غارسيا ـ بيلاوندي (بيرو) مقررا لها .

٤ ـ وكان أمام اللجنة الوثائق التالية :

الرمز	العنوان
A/10003/Add.1 (Part I)	تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال دورته التاسعة والاربعين المستأنفة
A/10016	تقرير مجلس الانماء الصناعي عن أعمال دورته التاسعة
A/10112	تقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

الرمز	العنوان
A/10201	تقرير الأمين العام عن عملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة
A/10202	مذكرة من الأمين العام يحيل بها نص مشروع نظام أساسي لوكالة متخصصة للانماء الصناعي
A/10202/Add.1 و Add.2	مذكرة من الأمين العام يحيل بها آراء الحكومات في مشروع النظام الأساسي
A/10203	تقرير من الأمين العام عن التدابير الخاصة المتعلقة بالحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ، أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣١١ (د — ٢٩)
A/10211	مذكرة من الأمين العام بشأن المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة
A/10217	رسالة مؤرخة في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، موجهة الى الأمين العام من ممثل بيرو الدائم لدى الأمم المتحدة ، يحيل فيها "برنامج ليما للمساعدة والتضامن المتبادلين"
DP/114	تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن الأبعاد الجديدة في التعاون التقني
E/5712	تقرير المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي عن التدابير المتخذة والمزمع اتخاذها من قبل مجلس الانماء الصناعي في دورته التاسعة بغية تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما
E/5748	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها أجزاء من تقرير مجلس التجارة والانماء عن الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة
E/L.1676	مقتطف من تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته العشرين
TD/B/573	تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء عن دور المؤتمر في هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادي العالمي
A/AC.176/1	رسالة مؤرخة في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ وموجهة من رئيس الجمعية العامة الى رئيس اللجنة الخاصة للدورة الاستثنائية السابعة
A/AC.176/2	ورقة موقف مقدمة من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه (المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا)

الرمز	العنوان
A/AC.176/3	موقف رومانيا ازاء اقامة نظام اقتصادى دولي جديد
A/AC.176/4	ورقة مقدمة من السويد تتضمن آراء حول تثبيت حصيلة صادرات البلدان النامية في ميدان السلع الأساسية
A/AC.176/5	رسالة مؤرخة في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ وموجهة من ممثل برباردوس الدائم لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام ، يحيل بها تقرير اجتماع خبراء من الكومنولث
A/AC.176/6	مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ وموجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام ، يحيل بها مذكرة من منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية
A/AC.176/7	رسالة مؤرخة في ٤ ايلول/سبتمبر وموجهة من ممثلي ايطاليا وغانا الدائمين لدى الامم المتحدة الى الامين العام ، يحيلان بهما اتفاقية لومي .
A/AC.176/L.1	وثيقة مقدمة من الوفد الاسباني
A/AC.176/L.2	اقتراح مقدم من وفد مالطة

٥ - وقررت اللجنة ، في جلستها الثانية ، بناء على اقتراح الرئيس :

(أ) استخدام ورقة الموقف المقدمة من مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، الواردة في المرفق الأول للوثيقة A/10003/Add.1 (Part I) كأساس للمباحثات على أن يكون مفهوما أن ذلك لا يستبعد تقديم مقترحات أخرى وبحثها ؛

(ب) استخدام القضايا المذكورة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٠ (د-٥٩) اطارا لمداولاتها ؛

(ج) تحديد موعد نهائي لتقديم الاقتراحات هو الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين ٨ ايلول/سبتمبر ؛

(د) العمل على أساس غير رسمي من البداية ، واتخاذ قرار بشأن تشكيل أفرقة عاملة في مرحلة لاحقة ؛

(هـ) السير في أعمالها طوال الدورة بطريقة عملية وبممارسة أكبر قدر من المرونة في جميع مراحل عملها وفي تطبيق هذه المبادئ التوجيهية .

٦ - وعقد أعضاء اللجنة الخاصة في الفترة من ٤ الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية والمشاورات على أساس الوثائق المعروضة على اللجنة وعلى أساس عدد من أوراق العمل غير الرسمية أعدت خلال تلك الفترة .

٧ — وفي الجلسة الثالثة قدّم رئيس اللجنة مشروع قرار (A/AC.176/L.3 و Add.1-7) صيغ في ضوء هذه الاجتماعات والمشاورات ، واعتمد بالاجماع (أنظر الفقرة ١١ أدناه) .

٨ — واتفقت اللجنة على أن تنشر البيانات التي أدلت بها الوفود عقب اعتماد مشروع القرار ، بنصوصها الحرفية ، كمرفق لتقرير اللجنة على أن يكون مفهوما أنها لن تلقى ثانية في الجلسة العامة. (انظر المرفق فيما يلي) .

٩ — وفي الجلسة نفسها قدّم الرئيس مشروعي مقررين (A/AC.176/L.4 و A/AC.176/L.5) صيغا هما الآخران في ضوء هذه الاجتماعات والمشاورات ، واعتمدا بالاجماع (انظر الفقرة ١٢ (أ) و(ب) أدناه) .

١٠ — ولاحظت اللجنة أن البرازيل قدمت في الجلسة العامة ٢٣٢٧ المعقودة في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ، اقتراحا باجراء مفاوضات بشأن اتفاق عام للتجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن شأن هذا الاتفاق أن يضع قواعد ملزمة تستهدف مايلي :

(أ) ضمان معاملة تفاضلية لصادرات البلدان النامية ووصولها الى الاسواق بطريقة أكثر محاباة ؛

(ب) المحافظة على الاسعار الحقيقية لصادرات السلع الاساسية التي منشؤها البلدان النامية ؛

(ج) ضمان تزويد البلدان المشتركة في الاتفاق بالمواد الخام وغيرها من السلع على نحو كاف .

واتفقت اللجنة على أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة في دورتها العادية الثلاثين .

توصيات اللجنة الخاصة

١١ — توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي

ان الجمعية العامة ،

تصميما منها على ازالة الظلم وعدم المساواة اللذين ابتليت بهما قطاعات كبيرة من البشرية وعلى التعجيل بانماء البلدان النامية ،

واذ تشير الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (١) ،

---

(١) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا — ٦) و ٣٢٠٢ (د ا — ٦) .

وكذلك الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٢) ، التي أرست أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

واذ تؤكد من جديد المقاصد الأساسية للوثائق المذكورة أعلاه ، وحقوق وواجبات جميع الدول في السعي الى ، والمشاركة في ، حل المشاكل التي تجتاح العالم ، ولاسيما الحاجة الحتمية الى تقويم اختلال التوازن الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

واذ تشير كذلك الى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (٣) التي ينبغي أن يعاد النظر فيها على ضوء برنامج العمل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتصميما منها على بلوغ الأهداف وتنفيذ تدابير السياسة العامة الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

وادراكا منها أن من شأن التعجيل بانماء البلدان النامية أن يكون عنصرا حاسما في تعزيز السلم والامن في العالم ،

واذ تدرك أن من شأن ازدياد التعاون بين الدول في ميادين التجارة والصناعة والعلم والتكنولوجيا ، وفي غيرها من ميادين الانشطة الاقتصادية ، تعاونا مبنيا على مبادئ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ومبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، أن يسهم أيضا في تعزيز السلم والأمن في العالم ،

واعتقادا منها بأن الغرض الكلي من النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو زيادة قدرة البلدان النامية ، منفردة ومجتمعة ، على السعي الى تحقيق انمائها ،

تقرر ، لهذه الغاية وفي ضوء ماتقدم ، أن تبدأ في تحريك التدابير التالية باعتبارها الاساس والاطار لأعمال الهيئات والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة :

أولا — التجارة الدولية

١ — ينبغي أن تبذل جهود متضافرة لصالح البلدان النامية ، نحو توسيع وتنويع تجارتها ، وتحسين وتنويع طاقتها الانتاجية ، وتحسين انتاجيتها ، وزيادة حصيلة صادراتها ، بقصد مقاومة آثار التضخم الضارة — وبالتالي دعم الدخول الحقيقية — وسعيا الى تحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية وبغية ازالة اختلال التوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٢ — ينبغي اتخاذ تدابير متضافرة للتعجيل بنمو وتنويع تجارة صادرات البلدان النامية في

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩) .

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) .

البضائع المصنعة وشبه المصنعة ، والمنتجات المحضرة وشبه المحضرة ، بغية زيادة حصتها من الناتج الصناعي العالمي والتجارة العالمية في اطار اقتصاد عالمي متوسع .

٣ - ينبغي أن يكون هدفا هاما من أهداف الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، بالاضافة الى مايجرى الاضطلاع به من عمل في محافل أخرى ، التوصل الى مقررات بشأن تحسين هياكل الاسواق في ميدان المواد الخام والسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، تشمل مقررات بشأن وضع برنامج متكامل وقابلية عناصر هذا البرنامج للتطبيق . وفي هذا الصدد ، ينبغي لهذه المقررات ، مع مراعاة السمات المميزة لكل مادة خام وسلعة أساسية على حدة ، أن تركز على مايلي :

(أ) ترتيبات دولية مناسبة للتخزين وغيره من أشكال ترتيبات التسويق بقصد ضمان أسعار مستقرة ومجزية ومنصفة للسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية ، وتشجيع التوازن بين العرض والطلب ، بما في ذلك ، حيثما أمكن ، ارتباطات متعددة الأطراف طويلة الأجل ؛

(ب) انشاء مرافق تمويلية دولية كافية لترتيبات التخزين والتسويق ؛

(ج) العمل ، حيثما أمكن ، على الأخذ بعقود طويلة الأجل ومتوسطة الأجل ؛

(د) ادخال تحسين كبير في مرافق التمويل التعويضي عن التقلبات في ايراد الصادرات عن طريق توسيع نطاق وحجم المرافق القائمة . وقد أحيط علما بمختلف الاقتراحات التي تناولت وضع مخطط شامل لتثبيت حصيلة صادرات البلدان النامية وانشاء مرفق للأمن الانمائي وكذلك تلك التي تناولت تدابير محددة لفائدة أشد البلدان النامية عوزا ؛

(هـ) تشجيع تحضير المواد الخام في البلدان النامية المنتجة لها وتوسيع وتنويع صادراتها وخاصة الى البلدان المتقدمة النمو ؛

(و) توفير فرص فعلية لزيادة نصيب البلدان النامية في نقل وتسويق وتوزيع سلعها الأولية ، والتشجيع على اتخاذ تدابير عالمية الشأن لتطوير المقومات الهيكلية للبلدان النامية وقدرتها الثانوية ، من انتاج السلع الأولية الى التحضير والنقل والتسويق والى انتاج السلع التامة الصنع ، ونقلها وتوزيعها وتبادلها ، بما في ذلك انشاء مؤسسات مالية وتبادلية متقدمة لادارة الصفقات التجارية ادارة مجزية .

٤ - ينبغي أن يقدم الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء تقريرا الى المؤتمر في دورته الرابعة عن الأثر الذى سيتركه برنامج متكامل على واردات البلدان النامية التي تعتبر مستوردا صافيا للمواد الخام والسلع الأساسية ، بما فيها تلك التي تفتقر الى الموارد الطبيعية ؛ والتوصية بما قد يلزم من تدابير علاجية .

٥ - هناك عدة مجالات للخيار مفتوحة أمام المجتمع الدولي للحفاظ على القوة الشرائية للبلدان

النامية ؛ وتحتاج هذه المجالات الى مزيد من الدراسة على أساس من الأولوية . فينبغي للأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء أن يستمر في دراسة خطط مقايسة الأسعار المباشرة وغير المباشرة ، وغيرها من مجالات الخيار بغية تقديم مقترحات ملموسة الى المؤتمر في دورته الرابعة .

٦ — ينبغي على الأمين العام لمؤتمر التجارة والانماء أن يعد دراسة أولية عن نسبة أسعار المواد الخام والسلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية الى الأسعار التي يدفعها المستهلك الأخير ، خاصة في البلدان المتقدمة النمو ، وأن يرفع هذه الدراسة ، اذا أمكن ، الى المؤتمر في دورته الرابعة .

٧ — على البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ تنفيذا كاملا الأحكام المتفق عليها بشأن مبدأ الوضع الراهن فيما يتعلق بوارداتها من البلدان النامية ، وينبغي لأى خروج عنه أن يخضع لتدابير من قبيل المشاورات والمراقبة والتعويض المتعددة الأطراف وفقا للمعايير والأساليب المتفق عليها دوليا .

٨ — ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ ، في اطار مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ، تدابير فعّالة تستهدف ، حيثما كان ذلك عمليا وملائما ، تخفيض أو ازالة الحواجز غير الجمركية التي تؤثر على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية وذلك على أساس تفاضلي أكثر محاباة للبلدان النامية . ولا ينبغي انهاء نظام الأفضليات المعمم في نهاية فترة العشر سنين المستهدفة أصلا ، بل ينبغي تحسينه باستمرار عن طريق توسيع التغطية وتعميق الاقتطاعات وغير ذلك من التدابير ، دون أن تغيب عن التفكير مصلحة تلك البلدان النامية التي تتمتع بمزايا خاصة والحاجة الى ايجاد سبل ووسائل لحماية مصالحها .

٩ — يجب ألّا تفرض رسوم تعويضية الا بما يتفق مع الالتزامات المتفق عليها دوليا . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تمارس ، في اطار الالتزامات الدولية ، أقصى درجة من ضبط النفس في فرض رسوم تعويضية على استيراد المنتجات من البلدان النامية . وينبغي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية الآن أن تراعي كل المراعاة المصالح التي تنفرد بها البلدان النامية ، بغية معاملتها على وجه تفاضلي أكثر محاباة لها في الحالات المناسبة .

١٠ — ينبغي ازالة الممارسات التجارية التقييدية التي تضر بالتجارة الدولية ، ولا سيما تجارة البلدان النامية ، وبذل جهود على المستويين القومي والدولي بهدف التفاوض على مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة .

١١ — على البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، أن تتخذ تدابير خاصة للمساعدة في احداث تغيير هيكلي لاقتصاد أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

١٢ — ينبغي أن تتخذ على أساس مؤقت تدابير طارئة ، كتلك الموضحة في الفرع العاشر من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ا — ٦) ، لمواجهة المشاكل المحددة التي تواجه أشد البلدان

تأثرا ، المبينة في قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا — ٦) و ٣٢٠٢ (د ا — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، دون أى اضرار بمصالح البلدان النامية ككل .

١٣ — ينبغي تعزيز المزيد من التوسع في التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية كما يقضي بذلك القراران ١٥ (د — ٢) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٨ (٤) و٥٣ (د — ٣) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٢ (٥) الصادران عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . ولابد من تدابير اضافية ومن توجيه ملائم لتحقيق تلك الغاية .

ثانيا — نقل موارد حقيقية لتمويل انماء البلدان النامية واجراء اصلاحات نقدية دولية

١ — من الضرورى أن تزاد الموارد التمويلية التساهلية المقدمة الى البلدان النامية زيادة كبيرة ، وأن تحسن شروطها وأحكامها ، وأن يصبح تدفقها أمرا يمكن التنبؤ به ومستمرا ومضمونا بصورة متزايدة ، لكي يتيسر قيام البلدان النامية بتنفيذ برامج طويلة الأجل للانماء الاقتصادى والاجتماعي . ويجب ، كقاعدة عامة ، أن تكون المساعدة المالية غير مقيدة .

٢ — تؤكد البلدان المتقدمة النمو التزامها المستمر تجاه الأهداف المتعلقة بنقل الموارد ، ولاسيما هدف المساعدة الانمائية الرسمية المحدد بـ ٧ر٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي ، المتفق عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وتعتمد ، كهدف مشترك لها ، زيادة فعلية في المساعدة الانمائية الرسمية بقصد تحقيق هذه الأهداف بنهاية العقد . أما البلدان المتقدمة النمو التي لم تعلن بعد التزامها بصدد هذه الأهداف فتتعهد بأن تبذل أقصى جهدها لبلوغ هذه الأهداف فيما تبقى من هذا العقد .

٣ — ينبغي أن تكوّن اقامة صلة بين حقوق السحب الخاصة وبين المساعدة الانمائية جزءا من نظر صندوق النقد الدولي في انشاء حقوق سحب خاصة جديدة كلما ومتى أنشئت هذه الحقوق وفقا لاحتياجات السيولة الدولية . وينبغي التوصل في موعد قريب الى اتفاق على انشاء صندوق استئماني ، يموّل في جزء منه من مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب وفي جزئه الآخر من مساهمات طوعية ،

---

(٤) ' أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، الدورة الثانية' ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: E.68.II.D.14) ، ص ٣٢ (بالانكليزية) .

(٥) أنظر 'أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، الدورة الثالثة' ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: E.73.II.D.4) ، المرفق الأول ، ألف .

وتديره هيئة مناسبة ، لمنفعة البلدان النامية . كما ينبغي أن تعجّل الهيئات المختصة في النظر في وسائل أخرى لنقل الموارد الحقيقية تكون قابلة للتنبؤ بها ومضمونة ومستمرة .

٤ — على البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تزيد القيمة والحجم الحقيقيين للمساعدات المقدمة الى البلدان النامية وأن تضمن حصول البلدان النامية على أكبر نصيب ممكن من خدمات شراء المعدات وخدمات الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية . وينبغي أن تكون المساعدة المذكورة بشروط أسهل ، وكقاعدة عامة ، غير مقيّدة .

٥ — هناك حاجة ماسة ، بغية توسيع مجمّع الموارد المتاحة لتمويل الانماء ، الى زيادة كبيرة في رأس مال مجموعة المصرف الدولي ، ولاسيما موارد المؤسسة الانمائية الدولية ، لتمكينها من اتاحة رأس مال اضافي لأفقر البلدان بشروط بالغة التساهل .

٦ — وينبغي أيضا زيادة موارد المؤسسات الانمائية في منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وينبغي زيادة الأموال الموضوعة تحت تصرف المصارف الانمائية الاقليمية. على ألا تخل هذه الزيادات بتدفقات المساعدة الانمائية الثنائية .

٧ — والى الحد المستصوب ، تدعى مجموعة المصرف الدولي الى النظر في طرق جديدة لاستكمال تمويلها بالاستعانة بالادارة والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال التي يوفرها القطاع الخاص ، وكذلك بمناهج جديدة لزيادة تمويل الانماء في البلدان النامية ، وفقا لخططها وأولوياتها القومية .

٨ — ان عبء الديون على البلدان النامية يتزايد الى نقطة أمست تفرض قيودا شديدة على قدرتها الاستيرادية وكذلك على احتياطياتها . ولينظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، في دورته الرابعة ، في امكانية وضرورة عقد مؤتمر للبلدان المتبرعة والدائنة والمدينة الرئيسية لاستنباط طرق ووسائل للتخفيف من هذا العبء ، تؤخذ فيه بعين الاعتبار الاحتياجات الانمائية للبلدان النامية ، مع ايلاء اهتمام خاص لمحنة أشد البلدان تأثرا ، المبينة في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا — ٦) و ٣٢٠٢ (د ا — ٦) .

٩ — ينبغي أن تتاح للبلدان النامية امكانية متزايدة للوصول بشروط مواتية الى أسواق رأس المال في البلدان المتقدمة النمو . ولهذه الغاية ، ينبغي على اللجنة الانمائية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للانشاء والتعمير أن تتقدم في عملها بأسرع مايمكن ، وينبغي دعوة المناسب من الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الحكومية الدولية ذات الصلة الى دراسة طرق ووسائل زيادة تدفق الموارد العامة والخاصة الى البلدان النامية ، بما في ذلك الاقتراحات المقدمة في هذه الدورة لتوفير استثمارات في مشاريع خاصة وعامة في البلدان النامية . وينبغي ايلاء اهتمام لدراسة انشاء صندوق استئماني استثماري دولي ولتوسيع رأس مال المؤسسة المالية الدولية دون مساس بالزيادة في موارد المؤسسات المالية والانمائية الحكومية الدولية الأخرى وبتدفقات المساعدة الثنائية .

١٠ — ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والنامية أن تزيد من تعاونها عن طريق استثمار الموارد المالية وتقديم التكنولوجيا والمعدات الى البلدان النامية من قبل البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك .

١١ — البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية التي تستطيع ذلك ، مدعوة بالحاح لتقديم مساهمات كافية الى صندوق الأمم المتحدة الخاص ، لكي يتمكن من تنفيذ برنامج للاقراض في موعد مبكر ، من المفضّل أن يبدأ في عام ١٩٧٦ .

١٢ — ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تحسّن شروط وأحكام مساعدتها لادخال عنصر منحة سائد في حالة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

١٣ — ينبغي لكل البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، والمنظمات الدولية ، مثل المصرف الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، أن تعمد ، لدى تقديمها موارد اضافية لمساعدة أشد البلدان تاثرا وعونها على مواجهة ما تعانيه من عجز خطير في موازين مدفوعاتها ، الى اتخاذ تدابير محددة لصالح هذه البلدان ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا — ٦) و ٣٢٠٢ (د ا — ٦) .

١٤ — ينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لظاهرة الكوارث الطبيعية التي تحل مرارا بكثير من أجزاء العالم ، مخلّفة عواقب اقتصادية واجتماعية وهيكلية مدمرة وبعيدة الأثر ، وخاصة في أقل البلدان نموا . ولهذه الغاية ينبغي للجمعية العامة ، عند نظرها في هذه المشكلة في دورتها الثلاثين ، أن تدرس وتعتمد تدابير مناسبة .

١٥ — يجب أن يخفض دور احتياطي العملات القومية وأن تصبح حقوق السحب الخاصة هي الرصيد الاحتياطي المركزي للنظام النقدي الدولي ، من أجل توفير هيمنة دولية أكبر على ايجاد السيولة وتوزيعها توزيعا منصفا ومن أجل الحد من الخسائر التي يحتمل أن تنشأ من جراء التقلبات في أسعار الصرف . وينبغي أن تتمشى الترتيبات الخاصة بالذهب مع الهدف المتفق عليه وهو تخفيض دور الذهب في النظام ، ومع اجراء توزيع منصف لسيولة دولية جديدة . وأن تأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص ، احتياجات البلدان النامية الى زيادة في السيولة .

١٦ — وينبغي أن تكون عملية اتخاذ القرارات عادلة ومتجاوبة مع التغيرات ، وأن تكون متجاوبة أقصى التجاوب مع مولد نفوذ اقتصادي جديد للبلدان النامية . وينبغي أن تزداد مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات في الأجهزة المختصة التابعة للمؤسسات الدولية المالية والانمائية ازديادا كافيا وأن تفد واكثر فعالية دون أن تؤثر تأثيرا ضارا على التمثيل الجغرافي الواسع للبلدان النامية ، وأن يكون ذلك وفقا للقواعد القائمة والمتطورة .

١٧ — وينبغي توسيع مرفق التمويل التعويضي المتوفر حاليا عن طريق صندوق النقد الدولي وجعله أكثر تساهلا . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن ينظر صندوق النقد الدولي وغيره من هيئات الأمم

المتحدة المناسبة ، في وقت مبكر ، في اقتراحات مختلفة قدّمت في هذه الدورة — بما في ذلك دراسة اقامة مرفق جديد لأمن الانماء — من شأنها تخفيف حدة حالات النقص في حصيلة صادرات البلدان النامية ، مع ايلاء اهتمام خاص لأفقر البلدان ، وبالتالي توفير مساعدة أكبر لاستمرار نمائها الاقتصادى . وينبغي أن ينظر صندوق النقد الدولي أيضا في وقت مبكر في الاقتراحات التي تستهدف توسيع وتيسير مايتولاه حاليا من معاملات لتشمل المصنوعات والخدمات ، وضمان تقديم التعويض عن النقص في الصادرات ، كلما أمكن ذلك ، في ذات وقت حصوله ، ومراعاة التحركات في أسعار الاستيراد عند تقرير مقدار التعويض ، وتمديد مهلة التسديد .

١٨ — وينبغي أن يعامل السحب بموجب مرفق تمويل المخزون الاحتياطي التابع لصندوق النقد الدولي ، فيما يتعلق بالتعويم ، الى جانب شريحة الذهب ، معاملة مماثلة لتلك التي يعامل بها السحب بموجب مرفق التمويل التعويضي ، وينبغي أن يعمد صندوق النقد الدولي الى الاسراع في دراسته لامكانية ادخال تعديل على النظام الأساسي يقدم الى اللجنة المؤقتة ، في اجتماعها المقبل ان أمكن ، يكون من شأنه ان يسمح للصندوق بتقديم المساعدة مباشرة الى المخزونات الاحتياطية الدولية من السلع الأساسية .

ثالثا - العلم والتكنولوجيا

١ - ينبغي أن تتعاون البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في اقامة وتعزيز وانماء المقومات الهيكلية العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية . وينبغي أيضا للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير مناسبة ، مثل الاسهام في انشاء مصرف للمعلومات التكنولوجية الصناعية والنظر في امكان اقامة مصارف اقليمية وقطاعية ، من أجل اتاحة تدفق مزيد من المعلومات على البلدان النامية يسمح لها باختيار التكنولوجيات ، وخاصة التكنولوجيات المتقدمة . كما ينبغي النظر في انشاء مركز دولي لتبادل المعلومات التكنولوجية ، لاقتسام نتائج الأبحاث التي تهم البلدان النامية . وللأغراض المذكورة أعلاه ، ينبغي للجمعية العامة أن تدرس في دورتها الثلاثين الترتيبات المؤسسية اللازمة داخل منظومة الأمم المتحدة .

٢ - على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد بقدر محسوس المساعدة التي تقدمها الى البلدان النامية على سبيل الدعم المباشر لبرامجها العلمية والتكنولوجية ، وأن تزيد زيادة كبيرة نسبة نشاطها البحثي والاستحداثي المكرسة لمشاكل محدّدة ذات أهمية رئيسية للبلدان النامية وفي مجال ابداع تكنولوجيا محلية ملائمة ، وفقا لأهداف قابلة للتنفيذ يتم الاتفاق عليها . وتدعو الجمعية العامة الأمين العام الى اجراء دراسة تمهيدية عن امكانية انشاء معهد دولي للطاقة ، داخل اطار منظومة الأمم المتحدة ، لمساعدة جميع البلدان النامية في أعمال البحث والاستحداث المتعلقة بموارد الطاقة ، والى تقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

٣ - على الدول كافة أن تتعاون فيما بينها لتطوير مدونة دولية لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا تتطابق ، بوجه خاص ، مع مالبلدان النامية من احتياجات خاصة . وعلى ذلك يجب أن يستمر العمل في مثل هذه المدونة داخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء وأن ينجز في الوقت المناسب للتوصل الى قرارات في الدورة الرابعة للمؤتمر ، بما في ذلك البت في الطابع القانوني لمثل هذه المدونة ، وذلك بهدف اعتماد مدونة لقواعد السلوك قبل انتهاء عام ١٩٧٧ . وينبغي أن يعاد النظر في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية وأن تنقّح على وجه تلبي معه ، بوجه خاص ، مالبلدان النامية من احتياجات خاصة ، لكي تصبح هذه الاتفاقيات أدوات أكثر صلاحا للاستخدام في مساعدة البلدان النامية في نقل التكنولوجيا واستحداثها . وينبغي أن تعدّل نظم البراءات القومية ، دون تأخير ، لتتمشى مع نظام البراءات الدولي بشكله المنقّح .

٤ - على البلدان المتقدمة النمو أن تسهل وصول البلدان النامية ، بشروط واحكام مواتية وعلى أساس عاجل ، الى التحضير الالكتروني للمعلومات ، والى المعلومات المتصلة بالموضوع بشأن التكنولوجيات المتقدمة وغيرها التي تناسب احتياجاتها المحددة وكذلك بشأن الاستخدامات الجديدة للتكنولوجيا الموجودة حاليا ، والتطورات الجديدة ، وامكانيات تكييفها للاتفق مع الاحتياجات المحلية . ولما كانت التكنولوجيات المتقدمة المتعلقة بالانتاج الصناعي في البلدان ذات الاقتصاد السوقي تستحدث في أغلب الأحيان بواسطة مؤسسات خاصة ، فينبغي للبلدان

المتقدمة النمو أن تيسّر توفير التكنولوجيات الفعّالة تدعيما لأولويات البلدان النامية وأن تشجّع تلك المؤسسات الخاصة على هذا التوفير .

٥ — على البلدان المتقدمة النمو أن تتيح للبلدان النامية الوصول بأيسر وأكمل الطرق الممكنة الى التكنولوجيات التي لا يخضع نقلها لقرار خصوصي .

٦ — على البلدان المتقدمة النمو أن تحسن شفافية سوق الملكية الصناعية لكي تسهل الخيارات التكنولوجية على البلدان النامية . وينبغي في هذا الصدد أن تقوم المنظمات ذات الشأن الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو ، بتنفيذ مشاريع في ميادين الاعلام والخبرة الاستشارية والتدريب ، لفائدة البلدان النامية .

٧ — ينبغي أن يعقد مؤتمر للأمم المتحدة حول تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء في عام ١٩٧٨ أو ١٩٧٩ ، وتكون أهدافه الرئيسية تعزيز الطاقة التكنولوجية للبلدان النامية لتمكينها من تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض انمائها ؛ واعتماد وسائل فعّالة للانتفاع بالامكانيات العلمية والتكنولوجية في حل مشاكل الانماء ذات الأهمية الاقليمية والعالمية ، وخاصة لفائدة البلدان النامية ؛ وتزويد البلدان النامية بأدوات للتعاون في الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا لحل مشاكلها الاجتماعية — الاقتصادية التي لا يمكن حلها بتدابير فردية ، وفقا للأولويات القومية ، ومع مراعاة توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء .

٨ — على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي ، مع تمويل مناسب ، في تحقيق الأهداف المبينة أعلاه وفي انماء التعاون العلمي والتكنولوجي بين جميع الدول من أجل ضمان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء . وينبغي ايلاء الأولوية العاجلة لنشاط هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالموضوع ، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في مجال تيسير نقل التكنولوجيا ونشرها . وعلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ خطوات لضمان نشر التكنولوجيا والخبرة المتوفرتين داخل منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع والسهر على اتاحتهما بسهولة للبلدان النامية التي تحتاج اليهما .

٩ — على منظمة الصحة العالمية والأجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، أن تضاعف الجهد الدولي الرامي الى تحسين الأحوال الصحية في البلدان النامية بايلاء الأولوية للوقاية من الأمراض وسوء التغذية ، وبتوفير الخدمات الصحية الأولية للمجتمعات المحلية ، بما في ذلك خدمات صحة الأم والطفل ورعاية الأسرة .

١٠ — لما كان تدفق العاطلين المؤهلين من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو يعرقل بصورة خطيرة انماء الأولى ، فان هناك حاجة عاجلة الى وضع سياسات عامة ، قومية ودولية ، لتجنب " استنزاف الأدمغة " وتفادي آثاره الضارة .

رابعا — التصنيـــــع

١ — تؤيد الجمعية العامة اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي(٦)، وتطلب الى كل الحكومات أن تتخذ ، منفردة ومجتمعة أو بالطريقتين معا ، التدابير والمقـــررات اللازمة للتنفيذ الفعّال لتعهداتها في اطار اعلان وخطة عمل ليما .

٢ — على البلدان المتقدمة النمو أن تيسر وضع سياسات جديدة وتعزيز السياسات القائمـــة ، بما في ذلك سياسات أسواق العمل ، تيسيرا من شأنه تشجيع صناعاتها الأقل قدرة على المنافســة دوليا على التحول الى البلدان النامية ، مما يؤدى الى حدوث تعديلات هيكلية داخل البلـــدان المتقدمة النمو ، والى زيادة الانتفاع بالموارد الطبيعية والبشرية في البلدان النامية. ويجـــوز أن تأخذ هذه السياسات في الاعتبار الهيكل الاقتصادى والأغراض الاقتصادية والاجتماعية والأمنيـــة للمعني من البلدان المتقدمة النمو ، وحاجة تلك الصناعات الى التحول الى ضروب من الانتـــاج أكثر قدرة على الصمود أو الى قطاعات أخرى من الاقتصاد .

٣ — يجـــب وضع نظام للمشاورات ، كذلك الذى تقضي به خطة عمل ليما ، على المستويات العالمي والاقليمي والأقاليمي والقطاعي ، داخل نطاق منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وغيرها مـــن الهيئات الدولية المناسبة ، وذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك فيما بـــين البلدان النامية أنفسها ، بغية تيسير تحقيق الأهداف المحددة في ميدان التصنيع ، بما فيهـــا اعادة توزيع قدرات انتاجية معينة موجودة في البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، واقامـة منشآت صناعية جديدة في هذه الأخيرة . وينبغي في هذا الصدد أن تتخذ منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي محفلا للتفاوض لعقد اتفاقات في مجال الصناعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية أنفسها ، بناء على طلب البلدان المعنية .

٤ — ينبغي للمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أن يبادر فورا الى اتخـــاذ الخطوات اللازمة لضمان استعداد المنظمة للعمل بمثابة محفل للمشاورات والتفاوض على اتفاقات فـــي مجال الصناعة . وينبغي للمدير التنفيذى ، عند تقديم تقريره الى الدورة القادمة لمجلس الانمـــاء الصناعي عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد ، أن يدرج فيه أيضا مقترحات لاقامة نظـــام للمشاورات . ومجلس الانماء الصناعي مدعو الى أن يسارع الى وضع القواعد الاجرائية التي يعمل هذا النظام وفقا لها .

٥ — تشجيعا للتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ينبغي أن يسعى الطرفان جاهدين الى نشر المعلومات المناسبة عن مجالات أولوياتهما المتعلقة بالتعاون الصناعي ، وعـــن

---

(٦) أنظر A/10112 ، الفصل الرابع .

الشكل الذى يودّان أن يتخذه هذا التعاون . وقد تسفر الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، في موضوع التعاون الثلاثي الأطراف بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، عن اقتراحات بنّاءة لتصنيع البلدان النامية.

٦ — ينبغي أن تشجع البلدان المتقدمة النمو مؤسساتها ، حيثما أمكن ذلك ، على الاشتراك في مشاريع استثمارية في اطار الخطط والبرامج الانمائية للبلدان النامية التي ترغب في ذلك ؛ وينبغي أن يجرى هذا الاشتراك وفقا لقوانين وأنظمة البلدان النامية المعنية .

٧ — ينبغي أن تضطلع جميع الحكومات بدراسة مشتركة ، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وبالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، مستفيدة استفادة تامة مما لدى منظومة الأمم المتحدة من معارف وخبرة وقدرة ، ومن مناهج وآليات التعاون المالي والتقني المتنوّع ، التي تناسب المتطلبات الخاصة والمتغيرة للتعاون الصناعي الدولي ، وكذلك من مجموعة عامة من الارشادات للتعاون الصناعي الثنائي . ويجب أن يقدّم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقرير مرحلي عن هذه الدراسة .

٨ — ينبغي أن يولى اهتمام خاص للمشاكل التي ينفرد بها تصنيع أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، كيما توضع تحت تصرفها الموارد التقنية والمالية وكذلك البضائع الحيوية التي يلزم امدادها بها لتمكينها من التغلب على المشاكل التي تنفرد بها ، ومن القيام بالدور الذى تستحقه في الاقتصاد العالمي والذى تستدعيه مواردها البشرية والمادية .

٩ — تؤيد الجمعية العامة توصية المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، بتحويل المنظمة الى وكالة متخصصة ، وتقرر تشكيل لجنة مشتركة بين جميع الدول ، بما فيها الدول التي اشتركت في المؤتمر العام الثاني للمنظمة ، على أن تنعقد هذه اللجنة في فيينا لوضع نظام أساسي للمنظمة بوصفها وكالة متخصصة وعلى أن يعرض هذا النظام الأساسي على مؤتمر للمفوضين يدعو الأمين العام الى عقده في الربع الأخير من ١٩٧٦ .

١٠ — نظرا الى أهمية مؤتمر القمة العالمي القادم ، ينبغي أن تقوم الحكومات بما يلزم من التحضير له والتشاور بشأنه .

خامسا — الأغذية والزراعة

١ — يكمن حل مشاكل الأغذية العالمية أساسا في زيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية زيادة سريعة . ولهذه الغاية يجب ادخال التغييرات العاجلة واللازمة في نمط انتاج الأغذية العالمي وتنفيذ تدابير في مجال السياسة التجارية ، بقصد التوصل الى زيادة محسوسة في الانتاج الزراعي وفي حصيلة صادرات البلدان النامية .

٢ - ومن الضروري لتحقيق هذه الأهداف أن تعمد البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، الى احداث زيادة كبيرة في حجم المساعدة المقدمة للبلدان النامية لأغراض الزراعة وانتاج الأغذية ، وأن تيسر البلدان المتقدمة النمو ، على نحو فعّال ، السماح للمنتجات الزراعية والغذائية ذات الأهمية التصديرية لدى البلدان النامية ، سواء في صورتها الخام أو المحضرة ، بدخول أسواقها ، وأن تتخذ التدابير التعديلية حيثما لزم .

٣ - ويجب أن تعطي البلدان النامية أولوية عالية للانماء الزراعي وانماء مصائد الاسماك ، وأن تزيد الاستثمارات تبعا لذلك ، وأن تنتهج سياسات تهيئ الحوافز الكافية للمنتجين الزراعيين . وتقع على كل دولة معنية مسؤولية القيام وفقا لسيادتها في التصرف حسبما تراه صوابا ، ولخططها وسياساتها الانمائية ، بتشجيع التفاعل بين التوسع في انتاج الأغذية والاصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية بغية تحقيق انماء ريفي متكامل . ويجب العمل على سبيل الأولوية على تحقيق خفض جديد في الفواقد من الأغذية التي تحدث بعد جني المحصول في البلدان النامية ، بغية الوصول في عام ١٩٨٥ الى خفض لا يقل عن ٥٠ في المائة . وعلى جميع البلدان والمنظمات الدولية المختصة أن تتعاون ماليا وتقنيا في الجهد الذي يبذل لبلوغ هذا الهدف . وينبغي ايلاء عناية خاصة لتحسين نظم توزيع المواد الغذائية .

٤ - ويجب أن يعمد الفريق الاستشاري المعني بانتاج الأغذية والاستثمار في البلدان النامية ، على وجه السرعة ، الى تعيين البلدان النامية التي لديها طاقة تمكنها من زيادة انتاجها الغذائي بأكبر قدر من السرعة والكفاءة ، وكذلك طاقة غيرها من البلدان النامية على التوسع الزراعي السريع ، ولا سيما البلدان التي تعاني عجزا في الأغذية . فمن شأن هذا التقييم أن يساعد البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المختصة على تركيز الموارد لأجل تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي في البلدان النامية .

٥ - يجب أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو بسياسات ترمي الى توفير عرض ثابت ومقادير كافية من المخصبات وغيرها من مدخلات الانتاج للبلدان النامية وبأسعار معقولة . وينبغي لها أيضا أن تقدّم المساعدة الى البلدان النامية وأن تعمل على تعزيز الاستثمارات فيها ، لتحسين كفاءة صناعات المخصبات وغيرها من المدخلات الزراعية . وينبغي الاستفادة من النظام الذي يتيحه المشروع الدولي لتوريد المخصبات .

٦ - وسعيا الى اتاحة موارد اضافية بشروط تساهلية للانماء الزراعي في البلدان النامية ، يجب أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك بعقد تبرعات كبيرة ، على أساس طوعي ، للصندوق الدولي الخاص بالانماء الزراعي لكي يتسنى خروجه الى حيز الوجود قبل نهاية ١٩٧٥ بموارد ابتدائية قدرها بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة . ويجب أن تقدم للصندوق بعد ذلك موارد اضافية على أساس متواصل .

٧ - ونظرا لما للبحث الزراعي الأساسي والتطبيقي من تأثير كبير على زيادة انتاج الأغذية كمّا ونوعا ، فان البلدان المتقدمة النمو يجب أن تدعم التوسع في أعمال المراكز الدولية للبحث الزراعي القائمة حاليا . ويجب أن توثّق ، عن طريق برامجها الثنائية ، روابطها بمراكز البحث

الدولية هذه وبمراكز البحث الزراعي القومية في البلدان النامية . وفيما يتعلق بتحسين انتاجية المنتجات الزراعية غير الغذائية ومنتجات الغابات وتحسين قدرتها على منافسة المنتجات من المواد التركيبية الاصطناعية ، فان المساعدات البحثية والتكنولوجية يجب أن تنسّق وتموّل بواسطة جهاز مناسب .

٨ — ونظرا لأهمية المعونة الغذائية ، كتدبير انتقالي ، يجب أن تقبل جميع البلدان مبدأ تقرير حد أدنى كهدف للمعونة الغذائية وكذلك مفهوم تخطيط المعونة الغذائية مقدما . ويجب أن يحدد الهدف لموسم ١٩٧٥ — ١٩٧٦ بمقدار ١٠ ملايين طن من الحبوب الغذائية . ويجب أن تقبل أيضا المبدأ القائل بوجوب توجيه المعونة الغذائية استنادا الى تقدير موضوعي للاحتياجات في البلدان المستفيدة . وفي هذا الصدد ، فان جميع البلدان مدعوة بالحاح الى الاشتراك في الشبكة العالمية للاعلام والانذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة .

٩ — ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد عنصر المنح في المعونات الغذائية في الحالات التي لا تقدّم فيها الأغذية حاليا في صورة منح ، وأن تقبل التوجيه المتعدد الأطراف لهذه الموارد بنسبة متزايدة . وعند تقديم الحبوب الغذائية والتمويل بشروط سهلة للبلدان النامية التي تكون في حاجة الى مثل هذه المساعدات ، يجب على البلدان المتقدمة وبرنامج الأغذية العالمي ايلاء المراعاة الواجبة لمصالح البلدان النامية المصدّرة للأغذية ، وكفالة تضمين هذه المساعدات ، كلما أمكن ، مشتريات من الأغذية من البلدان النامية المصدّرة للأغذية .

١٠ — يجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك أن تقدّم الحبوب الغذائية والمساعدة المالية بأفضل الشروط الى أشد البلدان تأثرا لكي تمكّنها من سد احتياجاتها من الأغذية وتلبية متطلبات انمائها الزراعي ضمن الحدود التي تسمح بها حالة موازين مدفوعاتها . ويجب على البلدان المتبرعة أيضا أن تقدّم المعونات نقدا وعينا بشروط سهلة ، بالطرق الثنائية والمتعددة الأطراف لكي تمكن أشد البلدان تأثرا من الحصول على احتياجاتها المقدرة بحوالي مليون طن من مخذيات النبات خلال ١٩٧٥ — ١٩٧٦ .

١١ — وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بتوجيه معونتها الغذائية ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، وفقا للاجراءات المقررة في مبادئ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن التخلص من الفوائض ، وذلك تجنبا لاحداث تقلبات لا داعي لها في أسعار السوق ، أو عرقلة سير الأسواق التجارية للصادرات ذات الأهمية للبلدان النامية المصدّرة .

١٢ — ينبغي لكافة البلدان أن تؤيد التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي ، وأن تكوّن وتحفظ احتياطيات عالمية من الحبوب الغذائية ، تكون ملكا قوميا أو اقليميا ، وتقام في مواقع استراتيجية في البلدان المتقدمة النمو والنامية ، المستوردة منها والمصدّرة ، وتكون من الكبر بحيث تكفي لتغطية حالات العجز الكبير في الانتاج التي يمكن التنبؤ بها . ويجب مواصلة العمل المكثف على أساس الأولوية في مجلس الأغذية العالمي وغيره من المحافل المناسبة ، سعيا ، على وجه

الخصوص ، الى تحديد حجم الاحتياطي اللازم ،على أن يكون مما يراعى في ذلك الاقتراح المقدم في هذه الدورة ، والداعي الى أن يمثل عنصرا القمح والأرز في الاحتياطي الكلي ٣٠ مليون طن . وعلى مجلس الأغذية العالمي أن يرفع تقريرا الى الجمعية العامة عن هذا الموضوع في دورتها الحادية والثلاثين . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية في جهودها الرامية الى تكوين وحفظ ما يتفق على أنه حصة كل منها من الاحتياطيات المذكورة . وريثما يتم انشاء الاحتياطي العالمي من الحبوب الغذائية ، على البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية التي هي في مركز يمكنها من ذلك ، أن تفرد مخزونات أو أموالا أو النوعين كيما توضع تحت تصرف البرنامج الغذائي العالمي كاحتياطي للطوارئ لتعزيز قدرة البرنامج على معالجة حالات الأزمات في البلدان النامية . ويجب ألا يقل الهدف المحدد لهذا الغرض عن ٥٠٠ ٠٠٠ طن .

١٣ — يؤكد أعضاء الجمعية العامة من جديد تأييدهم التام لقرارات مؤتمر الأغذية العالمي ويدعون مجلس الأغذية العالمي الى رصد تنفيذ الأحكام الواردة تحت عنوان الأغذية والزراعة في الفرع الخامس من هذا القرار ، والى تقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

سادسا — التعاون بين البلدان النامية

١ — البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة مدعوة الى أن تقدم ، حسب الطلب وعند الطلب ، الدعم والمساعدة الى البلدان النامية في تعزيز وتوسيع التعاون فيما بينها على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية . وينبغي في هذا الصدد أن توضع ، وتعزز عند الاقتضاء ، ترتيبات مؤسسية مناسبة داخل جهاز الأمم المتحدة الانمائي ،كالترتيبات في داخل منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٢ — يطلب من الأمين العام أن يواصل ، بالاشتراك مع المنظمات المختصة بمنظومة الأمم المتحدة ، تقديم الدعم للمشاريع والأنشطة الجاري العمل فيها ، وأن يصدر تكليفا بالقيام بدراسات أخرى عن طريق مؤسسات في البلدان النامية ، تأخذ في اعتبارها المواد المتوفرة فعلا داخل منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها ، على وجه الخصوص ، اللجان الاقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، ووفقا للترتيبات دون الاقليمية والاقليمية القائمة . وينبغي أن تغطي هذه الدراسات الأخرى ، التي يجب تقديمها الى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، المجالات الآتية كخطوة أولى :

(أ) استخدام المعارف التقنية ، والمهارات ، والموارد الطبيعية ، والتكنولوجيا ، والأموال المتاحة ، في البلدان النامية للنهوض بالاستثمارات في الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات ؛

(ب) تدابير تحرير التجارة بما في ذلك تدابير الدفع والمقاصة بشأن السلع الأولية ، والسلع المصنوعة ، والخدمات ، مثل الخدمات المصرفية والنقل البحري والتأمين واعادة التأمين ؛

(ج) نقل التكنولوجيا .

٣ — من شأن هذه الدراسات عن التعاون فيما بين البلدان النامية أن تساهم ، مع مبادرات أخرى ، في التطوّر نحو نظام للانماء الاقتصادى للبلدان النامية .

سابعا — اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

١ — بغية الشروع في عملية اعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة ، لجعلها أتمّ كفاءة في معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولي والانماء ، بطريقة شاملة وفعّالة ، عملا بقرارى الجمعية العامة ٣١٧٢ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ و ٣٣٤٣ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، ولجعل المنظومة أكثر استجابة لمتطلبات أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، تنشأ بموجب هذا لجنة خاصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، تكون لجنة جامعة من لجان الجمعية العامة ، ويكون الاشتراك فيها مفتوحا لجميع الدول (٧) ، من أجل اعداد مقترحات عمل مفصلة . وينبغي أن تبدأ اللجنة الخاصة عملها فورا ، وأن تعلم الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن التقدّم المحرز ، وأن تقدّم تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته المستأنفة . وينبغي أن تأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار ، فيما تأخذ في عملها ، المقترحات والوثائق المتعلقة بهذا الموضوع والمقدمة تحضيرا للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ (د — ٢٩) وغيره من المقررات المتصلة بهذا الشأن، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء عن هيكل منظومة الأمم المتحدة المعنون : " هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل تعاون اقتصادى عالمي "(٨) ومحاضر المداولات التي جرت في هذا الشأن في المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ومجلس التجارة والانماء ، ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والدورة الاستثنائية السابعة ، وكذلك نتائج المداولات القادمة عن الترتيبات المؤسسية ، التي سيجريها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الرابعة ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في دورته الرابعة . وجميع هيئات الأمم المتحدة ، بما فيها اللجان الاقليمية ، وكذلك الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مدعوة الى الاشتراك في عمل اللجنة ، على مستوى المديرين ، وفي الرد على ماقد تقدمه اليها اللجنة من طلبات للحصول على معلومات أو بيانات أو آراء .

---

(٧) من المفهوم لدى الجمعية العامة أن صيغة " جميع الدول " ستطبق هنا وفقا للممارسة المستقرة لدى الجمعية العامة .

(٨) E/AC.62/9 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.II.A.7) .

٢ — وينبغي أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في غضون ذلك عملية الترشيد والاصلاح التي شرع فيها وفقا لقراره ١٧٦٨ (د — ٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ وقرار الجمعية العامة ٣٣٤١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وينبغي أن يراعي كل المراعاة ما يدخل في اطار هذين القرارين من توصيات اللجنة الخاصة وذلك في موعد لا يتجاوز دورته المستأنفة الحادية والستين .

١٢ — وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة أيضا باعتماد مشروعي المقررين التاليين :

(أ) تقرر الجمعية العامة أن تنظر في دورتها الثلاثين في تقرير الامين العام بشأن التدابير الخاصة المتصلة بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (٩) بغية انشاء صندوق خاص فورا ، لتقديم اعانات لمواجهة تكاليف النقل الاضافية الملقاة على عاتق هذه البلدان .

(ب) تحيط الجمعية العامة علما ، مع الارتياح ، بالمذكرة المقدمة من الامين العام(١٠) ، والتي لخص فيها منشأ المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة والنتائج الرئيسية لهذا المؤتمر الذي ستنظر الجمعية العامة في توصياته واستنتاجاته في دورتها الثلاثين تحت البند ٧٦ من جدول الاعمال المؤقت .

---

(٩) A/10203 .

(١٠) A/10211 .

المرفـــق

البيانات التي أدلى بها الوفود في الجلسة الثالثة للجنـــة الخاصة للدورة الاستثنائية السابعة المعقودة في ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ على اثر اعتماد مشروع القرار بشأن الانمـــاء والتعاون الاقتصادي الدولي (A/AC.176/L.3 و Add.1-7)

١ ــ السيد ميرسون ، (الولايات المتحدة الأمريكية) : ان الولايات المتحدة الأمريكيـــــة تشارك في معظم التعهدات المحددة الواردة في القرار الذي اعتمدته اللجنة ، ونحن نتمثل أهدافه الكبرى باخلاص . غير ان الولايات المتحدة لا تقبل ولا تستطيع أن تقبل أي مفهوم ضمني بأن العالـم قد شرع الآن في انشاء شيء اسمه " النظام الاقتصادي الدولي الجديد " . وفضلا عن ذلك ، فلـئن كنا قد شاركنا في اتفاق الرأي حول هذا التقرير ، ونحن سعداء جدا بذلك ، فانني أود أن أوضـح أن الولايات المتحدة لا تزال تلتزم بموقفها فيما يتعلق بقرارات الدورة الاستثنائية السادسة وبميثـاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وباعلان ليما .

٢ ــ ففيما يتعلق بالتجارة ، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات . اننا نشارك الآخرين في الالتزام بسلسلة من التدابير التي تفيد البلدان النامية أما التدابير ذاتها فمتروكة لتقدير كل بلد علـــــى حدة . ونحن نتوقع أن هذه التدابير سوف تزيد كثيرا من نمو البلدان النامية ، وبذلك تبطل أثـــر التضخم فتحافظ على الدخول الفعلية ، ولكن ليس هدفنا أن نحدد الأسعار العالمية ، أو نتحايـل على ضبط معدلات التجارة . لقد اقترح أن تتم مقايسة أسعار السلع الأولية ، أي تحديدها علـــى أساس الاتفاق وزيادتها مقابل ارتفاع أسعار السلع الصناعية ، وقد وافقنا على أن نشارك الآخرين فـي دراسة هذا الاقتراح . ومع ذلك ، فلا بد للولايات المتحدة أن توضح أنها لا تؤيد مثل هـــــذا الاقتراح . ان الالتزامات التي قدمناها هي أن نساعد صادرات البلدان النامية في اطار الســـوق ، وليس ببدائل عن آليات السوق .

٣ ــ وفيما يتعلق بنقل الموارد ، فان الولايات المتحدة تعترف بحاجة البلدان النامية الى نقـل موارد حقيقية ، وتعترف بأهمية وجود نظام نقدي دولي مستقر يعمل في سهولة ويسر ، ومع ذلـــك ، فان هناك فقرات بعينها في هذا الفرع لا تستطيع الولايات المتحدة أن توافق عليها .

٤ ــ فالولايات المتحدة ، أولا ، تؤيد تأييدا تاما الهدف الذي يرمي الى احداث زيادة فعالـة في مساعدة الانماء الرسمية ، وهي تعتزم أن تزيد من معدل ما تقدمه من مساعدات ، ومع ذلـــك ، فانها لا تعتبر تقرير أهداف معينة أمرا يعتمل أن يحقق النتيجة المقصودة . ان الولايات المتحـدة ، لا توافق على الفقرة التي تتناول اقامة صلة بين حقوق السحب الخاصة ، وبين المساعدة الانمائية . ان موقف الولايات المتحدة هو أنها لا تؤيد الربط بين حقوق السحب الخاصة وبين المساعدات ، وهـــو موقف لم يتغير .

../..

٥ — ان الولايات المتحدة تختلف أيضا مع الفقرة التي تتناول اصلاح النظام النقدي الدولي . فنحن نشارك في الهدف العام الذي يقضي بوضع حقوق السحب الخاصة في مركز الصدارة بالنسبة للنظام النقدي الدولي ، ولكننا نعتقد أنه ، مادام لا اتفاق حول كل العناصر المترابطة المتعلقة بنظام نقدي دولي كامل الاصلاح ، فانه من غير المناسب تحديد أهداف أو عناصر مختارة .

٦ — وأخيرا ، فان الولايات المتحدة لا توافق تماما على الفقرة التي تتناول اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية . اننا نؤيد تنامي دور الدول النامية في هذا الصدد ، الا اننا نعتقد ان المشاركة في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية يجب أن تكون منصفة بالنسبة لكل الأعضاء ، وأن تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية النسبية والاسهام في موارد هذه المؤسسات ، علاوة على ضرورة توفر الكفاءة التنفيذية لاتخاذ القرارات .

٧ — وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا لدينا ملاحظة موجزة للتسجيل ، وهي أننا نؤيد العمل في اعداد خطوط توجيهية دولية لنقل التكنولوجيا ، بما في ذلك ، على الأخص ، التقدم الذي يتحقق في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، ولكننا لا نعتقد أن اقرار قواعد للسلوك ملزمة قانونا هو الطريق الذي ينبغي سلوكه ، ولا نرى أن القرار يعني ذلك .

٨ — وفيما يتعلق بالفرع الخاص بالتصنيع ، فاننا نعتقد أن وزع المصانع في مواقع جديدة يجب أن يكون مسألة تتعلق بتطور الاقتصادات ، لا مسألة سياسة دولية أو مفاوضات دولية . واذا كانت السياسة الحكومية تستطيع تيسير هذا النهج التطوري ، فاننا نعتقد أنها يجب أن تأخذ في الاعتبار الهياكل الاقتصادية للبلدان المعنية ، وكذلك أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، بما في ذلك ، وبوجه خاص ، حماية حقوق العمال . ولا تؤيد الولايات المتحدة تلك الفقرات التي تتناول نظام المشاورات في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

٩ — وفيما يتعلق بالأغذية والزراعة لدينا ملاحظة موجزة جدا ازاء ما ورد في الفقرة الثانية حول الوصول الى الأسواق والتدابير التعديلية : اننا نتفهم مصالح البلدان النامية ولكننا لا نستطيع أن نوافق على هذه الجملة بصيغتها الواردة في القرار لأنها لا تتفق مع سياسة الولايات المتحدة .

١٠ — السيد فينشي (ايطاليا) : لما كانت ايطاليا ترأس ، في الوقت الحاضر ، مجلس الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فلقد طلب مني شركائي في الاتحاد أن أتحدث باسمه في مجموعه . وبسبب الطابع الجاد لهذه الجلسة الليلية ؛ واحتراما لكم — سيدي الرئيس — ولكل أولئك الذين عملوا بجد طوال الأيام الماضية ، واستجابة كذلك لدعوتكم ، سوف أقتصر على بضع ملاحظات موجزة .

١١ — لقد لاحظت بارتياح أنه تم اتخاذ قرار بنشر هذه الملاحظات بنصها في تقرير هذه اللجنة الخاصة على ألا تتكرر في الجلسة العامة غدا .

١٢ — ولا بد أن أذكر على وجه التحديد ان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وحكومات دوله الأعضاء هي التي وافقت على اعتماد النتائج الواردة في القرار والمقررات الأخرى التي اعتمدتها اللجنة . وواقع الأمر أنه في الأنشطة الكثيرة التي سيكون لنا ضلع فيها ، سوف يكون للمؤسسات التجارية

دور كبير تلعبه . ومع أن الحكومات في المجتمعات ذات الاقتصاد السوقي ليس لديها سلطة غير محدودة في العمل الا أن حكوماتنا تستطيع تشجيع مثل هذه الأنشطة وسوف تفعل ذلك بكل تأكيد .

١٣ — أما الفرع الخاص بالتصنيع ، فهو متابعة قيّمة للمؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في ليما الذى أيدنا اعلانه وخطة عمله ، بنفس الروح وبنفس التفهم اللذين اهتدينا بهما عند اقرار القرار رقم ٤٥ (د — ٩) لمجلس الانماء الصناعي .

١٤ — وفيما يتعلق باحتياطي الطوارئ من الأغذية ، فان الاتحاد الاقتصادى الأوروبي والدول الأعضاء فيه ترى أنه يجب اتاحة الاختيار في اجراءات التوزيع من أجل ضمان أفعل السبل لتلبية الاحتياجات الطارئة للسكان المتضررين .

١٥ — وأود الآن أن أسجل بضع نقاط باسم بعض الدول الأعضاء فرادى . ان فرنسا تعتبر أن التوصيات المتعلقة بالمساهمات في الصناديق الدولية الجديدة والأجهزة الجديدة غير ملزمة ، وأنه يجب تقييم هذا العبء في ضوء التقدم الذى لا بد من احرازه بغرض تنسيق جهود الحكومات المختلفة بشأن المعونة فضلا عن الزيادة العامة في المساعدات المالية وفقا للأهداف التي وضعتها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

١٦ — كذلك فان حكومتي ايرلندا ولوكسمبرغ تعربان عن أسفهما لعدم استطاعتهما ، في الوقت الحاضر ، تجاوز التزاماتهما الحالية فيما يتعلق بأهداف المساعدة ؛ ومع ذلك فانهما تؤكدان عزمهما كليهما على الوفاء بالتزاماتهما الحالية وعلى تحسين أدائهما بشأن المساعدة الانمائية الرسمية بمجرد أن تسمح الظروف بذلك .

١٧ — وبسبب الوضع الاقتصادى الحالي ، فان حكومتي ايطاليا والمملكة المتحدة لا يمكنهما التقدم بأية تعهدات فيما يتعلق بالموعد الذى تستطيعان فيه نقل مساعدة انمائية رسمية تصل الى ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، كما أن الوصول الى سوق رأس المال بالمملكة المتحدة يجب أن يظل محدودا .

١٨ — السيد سميد (تشيكوسلوفاكيا) : خولتني وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، أن أعرب عن تأييدنا المبدئي للوثائق الختامية — أى القرار والمقررات التي فرغنا من اعتمادها الآن . وكما هو معروف جيدا ، فان البلدان الاشتراكية رحبت بعقد هذه الدورة الاستثنائية . ولقد بذلت كل جهد للاسهام في نجاح مداولاتها .

١٩ — وفي أثناء هذه المداولات أعلنت البلدان الاشتراكية عن مبادئها وعن مواقفها الايجابية التي أدت الى قيام مجموعة البلدان النامية بتقديم مقترحات محددة ، وأكدت من جديد نظرتها الأساسية الى مشاكل الانماء والتعاون الدولي .

٢٠ — ولقد لاحظنا ، مع الارتياح ، ان الأهمية الكبرى للاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية قد تكرر ابرازها أثناء المناقشات وكذلك في الوثائق الختامية . ولا ريب في أن تنفيذ المبادئ المتضمنة في هاتين الوثيقتين من شأنه أن يكون حاسم الأثر في تحسين الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم ، وخاصة الى الاسراع بخطى التقدم الاقتصادى والاجتماعي في البلدان النامية . وفي رأينا أن الاعلان والميثاق والوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية وثائق متبادلة الترابط على نحو لا يمكن معه الفصل بينها .

٢١ — ونحن ، مع تأييدنا البلدان النامية في مطالبها العادلة ، نرى انه لا يمكن أن يتساوى الجميع في المسؤولية عن سوء الحالة الاقتصادية التي ورثتها البلدان النامية عن النظام الاستعمارى ثم أدت سياسات الاستعمار الجديد الى استمرارها بل الى تفاقمها في كثير من الحالات . وان عدم قبولنا بهذا التوزيع غير المنطقي للمسؤولية ينطبق على بعض التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية .

٢٢ — وفي الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد لكم ان الدول الاشتراكية ستبذل قصارى جهدها لمواصلة انماء التعاون الاقتصادى مع جميع البلدان ، ولتأييد البلدان النامية في كفاحها من أجل الاستقلال والانماء السريع لاقتصادها القومي ، وللسعي من أجل تعزيز السلم والأمن العالميين بوصفهما الشرط الضرورى لاستمرار انماء التعاون الاقتصادى الدولي وتكثيفه .

٢٣ — السيد جانكوفتش (النمسا) : أود أن أقدم بيانا مقتضبا فيما يتعلق بالفقرة ٢ من الفرع ' ثانيا ' . وفي هذا الصدد ، فان وفد النمسا يرغب في أن يعيد تأكيد البيان الذى تم الادلاء به في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، وهو ان النمسا ، في حدود مسؤولياتها المالية ، وفي حدود ميزانيتها ، سوف تواصل بذل كل جهد من أجل زيادة المساعدة التي تقدمها للبلدان النامية بغية تحقيق الهدف الوارد في الفقرة ٢ من الفرع ثانيا .

٢٤ — السيد سايتو (اليابان) : ان وفد بلادى يود أن يعرب عن تأييده للقرار الذى اتخذ باتفاق الآراء . لقد كان هذا نتيجة للجهد المخلص من جانب كل البلدان الممثلة هنا طوال الشهور العديدة الماضية . وانه لمما يسعدني ان وفد بلادى استطاع أن يسهم في هذا الجهد المشترك الرامي الى تعزيز الانماء والتعاون الاقتصادى الدولي .

٢٥ — وفيما يتعلق بهدف المساعدات فانني أقدر الجهد الذى قامت به مجموعة البلدان السبعة والسبعين في تقبل موقف وفد بلادى . ومع اننا نأسف لعدم استطاعتنا الزام أنفسنا بهذا الهدف في الوقت الحاضر ، فانني أستطيع أن أؤكد لكم أن بلادى سوف تبذل قصارى جهدها للوصول الى هذا الهدف .

٢٦ — السيد تميورى (اسبانيا) : ان وفدى يسره أن يرى أنه قد تم الوصول الى اتفاق في اللحظات الأخيرة يسمح لنا باختتام هذه الدورة الاستثنائية .

٢٧ — ولقد كنا نود أن تتم ، كما تم التسليم بوجهات النظر التي أعربت عنها بلادى بشأن مشاكل

العلم والتكنولوجيا ، اتاحة الفرصة أيضا لمناقشة موضوعات أخرى نرى أن لها أهمية خاصة ، وذلك لتفادى تقسيم العالم الى بلدان متقدمة وأخرى نامية ، وهو تقسيم مفرط في تبسيط الأمور . فنحن نعتقد أن هناك سلسلة من الأوضاع الوسط تستحق ولا شك أن ينظر فيها بالمزيد من التفصيل .

٢٨ — ويأمل وفد بلادى أن تتاح ، عندما تعالج في مناسبة أخرى مشكلات لها من الخطر ما لتلك التي شغلت هذه الدورة الاستثنائية ، تسهيلات أكثر للعمل الذى ينبغي الاضطلاع به ، بحيث تستطيع البلدان أن تعبر عن آرائها وأن تسهم في حل هذه المسائل الهامة .

٢٩ — وكنا نود أن يتم هذا الاتفاق في وقت مبكر يسمح لجميع البلدان التي حضرت هذه الدورة بدراسته من كل جوانبه . ورغم أن ذلك لم يكن ممكنا فاننا نهنئ أنفسنا بنتائجه البناءة ، وسوف ننقلها الى حكومتنا مع التوصيات التي تستحقها حتى يمكنها أن تعطي موافقتها النهائية اذا وجدت ذلك مناسبا .

٣٠ — السيد راى (كندا) : ان القرار الهام الذى اتخذناه الليلة يمثل خطوة هامة في تقدمنا الى الأمام نحو نظام اقتصادى دولي جديد . ان كندا تؤيد الاتجاه الذى يرسمه هذا القرار بالنسبة لعمل منظومة الأمم المتحدة . ومع اننا لا نوافق تمام الموافقة على كل التوصيات فاننا سوف نعمل على أن تكون فعالة وفقا لتفسيرنا للمقصود بها .

٣١ — وأود أن أضيف أننا نفسر العبارة الثانية من الفقرة الثامنة من الفرع الأول ، وهو الفرع الذى يتناول التجارة الدولية ، بأنها تنطبق في اطار التشريعات القومية القائمة والسلطات التي أقامت نظم الأفضليات المعممة المختلفة .

٣٢ — السيد غارسيا روبليس (المكسيك): لقد وصلنا اليوم الى نهاية أعمال شاقة ومتواصلة استمرت خمسة عشر يوما ، نكاد نستطيع أن نقول عن بعضها ، في صيغة مجازية ، مايرويه لنا التاريخ عما كان يحدث في ممتلكات شارل الخامس ، التي يبدو ان الشمس لم تكن تغرب عنها أبدا .

٣٣ — وفي الوقت الذى ننتهي فيه من أعمالنا ، أرى أنه واجب سعيد أن نسجل عظيم امتناننا لكل الذين أسهموا ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، في انجاز هذه الأعمال ، وعلى رأسهم انت — ياسيدى الرئيس ، الوزير جان برونك فقد برهن تصرفكم أثناء هذه الدورة كلها على بعد نظركم ، وعلى نظرتكم الانسانية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . هذا كله بالاضافة الى نشاطكم الذى لا يكل ، والذى بلغ مبلغا جعلنا نظن في بعض الأوقات انه موجود في كل مكان . ويدفعنا هذا الى القول بأن الأمم المتحدة كانت في الحقيقة محظوظة جدا اذ استطاعت أن تعتمد على عملكم الملهم ومساعدتكم الفعالة في هذا الاجتماع التاريخي .

٣٤ — ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لأعضاء المكتب ، وللدكتور كورد وبيز أمين اللجنة ، ولمساعده الذى لا يكل السيد تسوى الذى كان ولا شك يده اليمنى في كل مايتصل بأعمالنا ، كما نشكر أيضا جميع أعضاء الامانة العامة سواء الذين وقعت عليهم الأنظار أو الذين كانوا مختفين عن الأنظار والذين قدموا لنا مساعدة فعالة ومستمرة في مناسبات بالغة الارهاق .

٣٥ — ولا بد أيضا أن نعرب عن الثناء للذين مثلوا المجموعات المختلفة أثناء المفاوضات الحساسة غير الرسمية والتي أخذت أكبر جزء من وقتنا خلال الأسبوعين الأخيرين ، واسمحوا لي أن أذكر هنا من بين هؤلاء الذين مثلوا مجموعتنا نحن ، مجموعة البلدان السبعة والسبعين : الوزير بيريز غيريرو ، والسفيرين لاى وأموزيغار ، والسيد ديالو .

٣٦ — ولن يكون عدلا أن ننسى التعاون الممتاز الذى وجدناه خلال العمل التحضيرى من جانب رئيس اللجنة التحضيرية وممثل المغرب السفير بناني الذى يجلس الى يميني .

٣٧ — ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أقول ان مجموعة البلدان السبعة والسبعين التي تشرفت برياستها أثناء هذه الجمعية سواء في الأعمال التحضيرية لها والتي ترجع الى حوالي ستة أشهر أو أثناء المفاوضات وخلال جميع الأعمال التي تتصل بهذه الدورة ، قد جمعت في تصرفها بين الصفاء وبين التصميم ، مع الرغبة الأكيدة في الحفاظ على جو من الانسجام ، حتى حين كنا نواجه اختلافا كبيرا في الآراء بين مختلف المجموعات بالنسبة للمشكلات الدقيقة التي تناولتها تلك المفاوضات .

٣٨ — ونحن واثقون بأن الدور الذى لعبته مجموعتنا — وهي أكبر مجموعة في الجمعية — قد أسهم بنصيب في ما اتسمت به منذ البداية حتى اللحظة الأخيرة من مناخ حوار ودى نعتقد أنه يمكن أن يظل على الدوام طابع مفاوضاتنا المقبلة المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٣٩ — السيد فينشي (ايطاليا) : لي تعقيب قصير على ما قاله السفير غارسيا روبليس . فنحن نشارك تماما مديحه لك يا سيدى على الدور العظيم الذى قمت به من أجل التوصل الى النتائج التي حققناها أثناء هذه الأربعة عشر يوما . وأود بطبيعة الحال أن أضم صوتي الى ما قاله من تقدير لكل أعضاء المكتب ولكل الموظفين ، فقد عملوا بجد ونحن معجبون أشد الاعجاب بما قاموا به . ولكني أود أن تسمحوا لي بأن أتوجه بالاعراب بوجه خاص عن تقديرنا واعجابنا للسفير غارسيا روبليس الذى كان في ذروة البلاغة خلال هذه الأيام ، وبصفة خاصة في هذه الجلسة قبل أن نختتم أعمال دورة هذه اللجنة الخاصة .

٤٠ — السيد بناني (المغرب) : باعتبارى ممثلا لبلد كان له ، في عام ١٩٧٣ كما في عام ١٩٧٤ ، شرف التحدث باسم واضعي القرار التنظيمي الأول ٣١٧٢ (د — ٢٨) والقرار الثاني ٣٣٤٣ (د — ٢٩) ، اللذين نصا على عقد هذه الدورة الاستثنائية ، وكذلك شرف رئاسة اللجنة التحضيرية ، أود ، بهذه الصفة المزدوجة ، الانضمام الى السفير غارسيا روبليس والى سفير ايطاليا في توجيه أحر التهنئة الى لجنتنا الخاصة على هذا النجاح الباهر ، وكذلك اليكم أنتم ، يا سيادة الرئيس ، على الطريقة الرائعة والديناميكية التي أدرتم بها أعمالنا .

٤١ — انني على يقين ، كما قال السفير غارسيا روبليس لتوه ، من أن ذلك سوف يكون بدءا لعهد جديد في تاريخ الأمم المتحدة .

٤٢ — وأود كذلك أن أوجه الشكر البالغ الى السفير غارسيا روبلس على الكلمات الودية التي خصني

بها . وأعتقد أنه ، اذا كانت هذه الدورة الاستثنائية قد كللت بالنجاح ، فهو نجاح يرجع الفضل فيه اليه هو خاصة ، ذلك انني ، في الأيام الخمسة عشرة التي سبقت هذا الاجتماع ، كنت شاهدا على جهوده الدائبة ، ولمست اخلاصه وكفاءته وحماسته لانجاح هذه الدورة الاستثنائية .

٤٣ — وما زالت الكلمات الأولى التي ألقيت في أول اجتماع للجنة التحضيرية ترن في أذني . وقد تركزت جميعها في موضوع واحد ، ألا وهو : ضرورة اجراء حوار بناء . وقد شهدت بانتظام بالغ كافة مراحل المفاوضات طوال هذه الأيام الخمسة عشرة ، وسعدت برؤية هذه الرغبة السياسية في اجراء الحوار وهي تتجسد وتتدعم .

٤٤ — وأود كذلك أن أذكّر بالنتائج التي أمكنني استخلاصها عند اختتام الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ، وهي أننا كنا نود لهذه الدورة السابعة ، لا أن تقتصر على المصادقة على شهادة ميلاد اقامة النظام الاقتصادي الدولي ، اذا جاز القول ، بل كذلك أن تتجاوز وثائقه الأساسية .

٤٥ — وفي اعتقادي أنه ، من خلال الاجماع المعبّر الذي اتضح عند اقرار هذه الوثيقة ، يمكننا القول ، بشكل ما ، أننا قد وصلنا الى هذه النتيجة . وانني لعلى يقين من أن تاريخ الأمم المتحدة قد خطا خطوة حاسمة في طريق الانماء والتعاون الدولي من أجل اقامة هذا النظام الاقتصادي الدولي الذي يتلمسه المجتمع الدولي منذ وقت طويل .

٤٦ — السيد مايرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) : ان وفدي يود أن يشارك المتكلمين الآخرين رأيهم في توجيه الشكر الى رئيس اللجنة وأعضاء مكتبها وأمانتها ، والى سفير المغرب ، والى كل من أسهموا كل هذا الاسهام في أعمال اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية . ولقد لاحظنا بصفة خاصة ما كنا نعمل فيه من جو يتسم بقدر كبير من عدم الرسمية والود ، وبالصبر على وجه الخصوص ، وكان هذا موضع تقديرنا .

٤٧ — الرئيس : لم يعد لدي متكلمون آخرون في القائمة ، وهذا يعني اننا وصلنا الى ختام أعمالنا في هذه اللجنة . وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني العميق لما بذلتموه جميعا من جهود لانجاح الدورة الاستثنائية . ولقد قام الكثير من الأفراد ، والعديد من المجموعات ومن بينها اللجنة التحضيرية ، بانجاز الكثير . ولهذا آمل أن تتفهموا موقفي اذا احجمت عن ذكر الأسماء . ولكني مع هذا ، كما تدركون ، شديد الامتنان بصفة خاصة لزملائي أعضاء مكتب اللجنة وكذلك للأمانة العامة .

٤٨ — ولكني أود أن أجعل لهذا استثناء واحد ، فأخص بالذكر السيد كوردوبيز ، أمين اللجنة . فلقد أدى هو وجميع أعضاء أمانة اللجنة أعمالا شبه مستحيلة في ظروف بالغة العسر . وما كان لنا ، بدون ما قاموا به من أعمال ، أن نحقق هذا النجاح في هذه الليلة . كما انني ممتن بصفة خاصة أيضا الى المترجمين الشفويين الذين قاموا من وجهة نظري بعمل رائع ، والى كل الأشخاص الآخرين الذين يعملون من وراء الكواليس .

٤٩ — عندما توليت رئاسة هذه اللجنة منذ ١٢ يوما خلت — وان كانت هذه المدة تبدو لي أطول من ذلك بكثير — أكدت أن نتائج أعمالنا ستتوقف على مطلبين أساسيين معا : أولا توفر الارادة السياسية للعمل على تحقيق نتائج ايجابية تؤدي الى اتخاذ أعمال محددة ، وثانيا الاعتراف بأن ماكان متاحا من وقت محدود كان يشكل عبئا ثقيلا على استعداد جميع الحكومات لقبول حلول وسط منصفة .

٥٠ — والآن وقد مضى ١٢ يوما يحق لنا جميعا أن نشعر بالاغتباط اذ تيسر لنا تحقيق هذين المطلبين . أضف الى ذلك اننا قد تحدثنا بالأحرى مع بعضنا البعض وليس الى بعضنا البعض .

٥١ — لقد شهد الأسبوعان الماضيان حوارا صادقا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقد سادت المناقشات والمفاوضات روح من الوفاق . كنا نعمل حتى ساعات متأخرة ، وكانت المفاوضات شاقة ، ولكن التصميم السياسي من جانب الجميع على الوصول الى نتائج ايجابية في هذه الفترة المحدودة من الزمن قد ساد الدورة كلها .

٥٢ — لقد كان هذا في الواقع تجربة مشجعة بالنسبة لي — واني لواثق أنه كان كذلك بالنسبة للجميع — صحيح اننا لم نتمكن من حل كافة المشاكل التي كانت أمامنا ، ولكننا عملنا بروح أعتقد بحق أنها كانت الروح التي راودت في عام ١٩٧٣ أولئك الذين اشتركوا في تقديم القرار ، قرار الدعوة الى عقد هذه الدورة الاستثنائية . وقد أقرت هذه الدورة الاستثنائية بالحاجة الى التغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية على صورة تدابير عملية محددة . وبهذا اثبتت الدورة الاستثنائية السابعة أنها عملية متابعة محتومة للدورة الاستثنائية السادسة .

٥٣ — وقد أعربت حكومات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، على السواء ، عن استعدادها للبدء من جديد وتقدمت بمقترحات جديدة ومبتكرة لتحسين النظام الاقتصادي ولاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وان الدول لعلى استعداد لأن تدير ظهرها لمرحلة الصراع الأيديولوجي وأن تسعى جاهدة الى الوصول الى حلول عملية ، من خلال حوار يتميز بالصدق . ولهذا فان عملية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد تتقدم الى الأمام لا بروح من المواجهة بل بروح من الادراك لما ينطوي عليه التعاون من مصلحة مشتركة . هذه هي الرسالة التي ستخلفها هذه الدورة الاستثنائية للمستقبل .

— — — — —